

ما الذي يريده الرئيس السيسي من قرار مجلس الدولة المفاجيء بالغاء اتفاق التنازل عن جزيرتي "صنا فير" و"تيران" للسعودية؟

ولماذا صدرت هذه الفتوى القضائية الآن؟ وماذا عن المليارات التي قدمتها السعودية لمصر في المقابل؟
اليكم قراءة مختلفة

عبد الباري عطوان

تسود الاوساط المصرية الشعبية والرسمية، حالة من الفرح غير المسبوق، احتفالاً بصدور قرار عن مجلس الدولة المصري، الذي يعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، بالغاء اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وال سعودية التي منحت جزيرتي "صنا فير" و"تيران" إلى الأخيرة، اثناء زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى مصر في نيسان (ابril) الماضي. هذه الفتوى القانونية المفاجئة تعني أن تنازل مصر عن السيادة على الجزرتين لل سعودية باطل كلياً، وان الجزرتين مصرية، الامر الذي يثير العديد من علامات الاستفهام حول توقيت صدور مثل هذا الحكم، والهدف من ورائه والانعكاسات المترتبة على العلاقات المصرية السаودية. الجميع يدرك، خارج مصر وداخلها، ان القضاء المصري ليس مستقلاً مئة بالمئة، وان معظم احكامه يتم تحكم فيها من قبل السلطة السياسية التنفيذية العليا في البلاد، مثلما هو الحال في معظم، ان لم يكن كل، دول العالم الثالث، ومن هنا لا نعتقد ان الرئيس عبد الفتاح السيسي فوجيء بمثل هذا القرار، او لم يكن على علم مسبق به، هذا اذا لم يكن قد اوعز به فعلاً. تنازل الحكومة المصرية عن الجزرتين الواقعتين في مدخل خليج العقبة فاجأ المصريين جميعاً، ولقي معارضة شديدة من غالبية الساحة خاصة النخبة السياسية المحيطة بالرئيس السيسي، التي ايدت اطاحته بالرئيس المنتخب محمد مرسي، وحكم "الاخوان المسلمين"، مثل السيد عمر موسى، وعلاء الاسوانى، وحمدى صباغي، المرشح الناصري للرئاسة، والدكتور حسن حنفي، الاكاديمي المعروف، والقائمة تطول. ** الرئيس السيسي فوجيء بهذه المعارضة القوية لقراره هذا، والاتهامات التي جرى توجيهها له، ببيع ارض مصرية لل سعودية

مقابل مساعدات مالية وصلت قيمتها الى حوالي 27 مليار دولار، مثلما فوجيء بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية رفضا للتنازل، وانطلقت من ميدان التحرير في القاهرة ومدن مصرية عديدة. المصريون يتمتعون بحساسية مفرطة وغير عادلة تجاه مسألة التنازل او بيع الارض، ويعتبرون مسألة البيع هذه خطيئة كبيرة يستحق من يقدم عليها النبذ، وربما القتل ايضا، ولعل اشهر اغنية في التراث الشعبي المصري تلك التي تقول "عواد باع ارضه يا ولاد" ورددوها المحتجون كثيرا في مظاهراتهم، ووصلت اصداها الى الرئيس السيسي، حتما اضجعت منامه. وسائل التواصل الاجتماعي حفلت بالعديد من المقالات والتعليقات التي شبهت الرئيس السيسي بعد توقيعه اتفاق التنازل عن الجزرتين للسعودية بأنه هذا "العواد" الذي باع ارضه وارتكب هذا العيب، او الخطيئة الكبيرة. وكانت اتهامات مماثلة جرى توجيهها الى الرئيس مرسي بتنازله عن مساحات من جزيرة سيناء لتوطين الفلسطينيين، وهي اتهامات لم يكن لها اي اساس من الصحة، واستخدمت الى جانب اخرى لتبرير الثورة ضد حكم "الاخوان المسلمين"، ولتحريم الشارع المصري للطاحنة بهم، وهذا ما حدث. ومن المفارقة ان الرئيس السيسي كان وراء فقرة في الدستور الجديد الذي جرى اقراره في استفتاء شعبي، تنص على حظر للتنازل عن اي اراض مصرية لآخرين تحت اي ظرف من الظروف.

الرئيس المصري الراحل انور السادات الذي وقع اتفاقيات كامب ديفيد مع الاسرائيليين رفض التنازل عن منطقة طابا، التي كانت عبارة عن فندق اقيم في ارض لا تزيد مساحتها عن كيلومتر واحد مربع، وامر على عودة السيادة المصرية عليها بعد مفاوضات مديدة، استمرت اربع سنوات لتجنب اي اتهامات بالتنازل عن شبر واحد من الارض المصرية، لمعرفته بمدى حساسية هذه المسألة بالنسبة الى المصريين، كما رفض الرئيس الراحل باسر عرفات امتداد مهبط الطائرات في مطار غزة بضعة كيلومترات داخل سيناء للشىء نفسه. حكم مجلس الدولة المصري ببطلان التنازل عن الجزرتين ابتدائي، وقابل للطعن، واكد الدكتور مجدي العجاتي، وزير الشؤون القانونية، ومجلس النواب، ان الحكومة ستطعن فيه، ولكن السؤال المطروح بقوة هو لماذا صدر هذا الحكم بالاساس؟ لا نملك معلومات مؤكدة حول الاسباب، فنحن من بين الذين فوجئوا به، ولكننا نستطيع ان نتكهن بأن الرئيس السيسي، وبسبب المعارضة الشديدة لاتفاق التنازل قد يريد تحقيق احد الامرين: الاول: التملص من هذا الاتفاق بسبب الاحتجاجات الشعبية الضخمة ضده، وادراك خطورة الاستمرار فيه وتنفيذه. الثاني: استخدام هذا الحكم للضغط على الحكومة السعودية للحصول على المزيد من المساعدات المالية، خاصة ان العجز في الميزانية المصرية وصل الى ثلاثين مليار دولار في الاشهر العشرة الماضية. ** لا نستبعد اي من الاحتمالين، وخاصة الاحتمال الاول، فالرئيس السيسي تعرض، ويتعرض، الى ضغوط مكثفة من المؤسستين العسكرية والشعبية للتراجع عن هذا اتفاق، والتنازل عن الجزرتين وبالتالي، فبينما صادق مجلس الوزراء السعودي عليه، لم يعرضه الرئيس السيسي على البرلمان المصري للتصديق عليه مطلقا، ولو كان يريد اعتماده لعرضه فور توقيعه، خاصة ان معظم نواب هذا البرلمان من مؤيديه، ولا توجد اي معارضة حقيقة له تحت قبته. نرجح الغاء هذا اتفاق من الجانب المصري، والتنصل من تبعاته، والاحتفاظ بالسيادة المصرية على الجزرتين، واعادة الوضع الى ما كان

عليه قبل زيارة الملك سلمان الى القاهرة، وهذا الموقف قد يترتب عليه تدهور في العلاقات ومعارك قانونية مع السعودية، ربما تمتد لسنوات، او عقود في محكمة العدل الدولية، او غيرها من المؤسسات القانونية. ماذا عن المليارات التي حصلت عليها الحكومة المصرية من السعودية مقابل التنازل عن الجزيئتين؟ الجواب في "بطن" الرئيس السيسي!